اصدر برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بير زيت الاستطلاع رقم21 ، حول الانتخابات التشريعية القادمة، قوة الفصائل والانتخابات الرئاسية .وفيما يلي التحليل التفصيلي للاستطلاع-:

أولاً: الظروف والخلفية العامة للاستطلاع

تم إجراء هذا الاستطلاع بعد حوالي مئة يوم من إجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، وفوز الرئيس محمود عباس الذي ستكون أمامه واعتباراً من تاريخ تسلمه لسلطاته ومسؤولياته العديد من التحديات الخارجية والداخلية، ومن التطورات المهمة التي حدثت منذ مطلع العام حتى تاريخ إجراء هذا الاستطلاع:

- جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية بتاريخ 2005/1/9، حيث حصل السيد محمود عباس على حوالي 62% من أصوات الناخبين ليصبح ثاني رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية.

- حظيت حكومة السيد أحمد قريع الجديدة بثقة المجلس التشريعي بتاريخ 2/24، حيث شكلت هذه الحكومة من شخصيات تكنوقراطية من خارج المجلس التشريعي.

- الفصائل الفلسطينية تتوصل لهدنة لإعطاء الرئيس الفلسطيني فرصة لإحراز تقدم في المفاوضات مع إسرائيل، وليتمكن من إصلاح وضبط الأوضاع الداخلية.

- القوات الإسرائيلية تنسحب في منتصف آذار من مدينتي أريحا وطولكرم، والسلطة الفلسطينية تتسلم مسؤولياتها الأمنية الكاملة في المدينتين، هذا يأتي مع استمرار إسرائيل في تأجيل تنفيذ التزاماتها حسب خارطة الطريق وقمة شرم الشيخ.

- استمرار الجدل حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وبعض المستوطنات في الضفة الغربية، مع عدم وجود تفاصيل دقيقة حول التصور الإسرائيلي للانسحاب، ومحاولة إسرائيل المتكررة لإقناع الإدارة الأمريكية بأن هذا الانسحاب هو البديل المتاح لخارطة الطريق.

- استمرار الحديث عن تغييرات في بنية التشريعات والإجراءات المعمول بها في عدد من مؤسسات السلطة الفلسطينية، من أجل تحقيق الإصلاح، ومن أهم هذه التغييرات تطبيق قانوني التقاعد والخدمة المدنية والعسكرية، حيث تعهدت الحكومة على لسان وزير المالية بتطبيق هذين القانونين مع بداية شهر تموز 2005.

- الرئيس محمود عباس يبدأ بإجراءات ملموسة على صعيد إصلاح الأجهزة الأمنية، حيث تم إحالة مدراء الأجهزة الأمنية للتقاعد، وبدأت إجراءات الدمج الفعلي لها في ثلاثة أجهزة اعتباراً من منتصف شهر نيسان 2005.

- ما زال النقاش دائراً حول قانون الانتخابات التشريعية الجديد، حيث أقر المجلس التشريعي بالقراءة الثانية مشروع القانون، والذي يتم من خلاله زيادة عدد المقاعد في المجلس التشريعي بنحو الثلث، ويتم الانتخاب على أساس التمثيل النسبي لثلث المقاعد، في حين يتم انتخاب الثلثين بنظام الدوائر. و ما زال القانون قيد البحث لدى السلطة التنفيذية ورئيس السلطة والمجتمع المدني.

ثانياً: أهم النتائج

- 84% من الفلسطينيين يؤيدون إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في (2005/7/19).

- غالبية الفلسطينيين (73%) لديهم نية المشاركة في الانتخابات. وفي المقابل عبر حوالي 20% من المستطلعين (عن عدم نيتهم المشاركة في هذه الانتخابات.

- حركة فتح هي الأقوى بين الكتل الانتخابية المتنافسة، حيث حصلت على نسبة (41%) تليها

حركة حماس بنسبة (23%)، وحوالي 30% الناخبين لم يقرروا بعد لأي الكتل الانتخابية سيصوتون.

- غالبية الجمهور (68%) مع اعتماد نظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي.

- غالبية كبيرة (79%) تؤيد الكوتا النسائية، 58% ممن يؤيدون الكوتا النسائية يرون وجوب تخصيص أكثر من ثلث مقاعد المجلس التشريعي للنساء.

- نسبة عالية (48%) من المستطلعين يفضلون التصويت لمرشحين جدد من خارج المجلس التشريعي الحالي.

- أهم المعايير التي يحتكم إليها الناخبون لدى تصويتهم، هي سمعة المرشح الطيبة ويده النظيفة، إذ تبلغ نسبة من يعتبرون هذا المعيار مهم (96%). يلي ذلك سجل المرشح في خدمة المجتمع وتحصيله العملي وبنسبة (92%) لكل منهما.

- صرح 54% من الفلسطينيين المستطلعة آرائهم (سواء أشاركوا في الانتخابات أم لم يشاركوا)، أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2005/1/9 كانت نزيهة، بينما صرح 30% منهم بأنها كانت نزيهة إلى حد ما، فيما اعتبرها غير نزيهة 16%.

ثالثاً: تحليل النتائج

الجزء الأول: الانتخابات التشريعية المنتظرة

1. **غالبية الفلسطينيين يؤيدون إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد، ويبدون رغبتهم بالمشاركة في الانتخابات.**
   - 84% من الفلسطينيين يؤيدون إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في (2005/7/19)، فيما يعارض 8% فقط هذا الموعد لإجراء الانتخابات.
   - تبين النتائج أن غالبية الفلسطينيين (73%) لديهم نية المشاركة في الانتخابات. وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 78% مقابل 70% في الضفة الغربية.
   - وفي المقابل عبر حوالي 20% من المستطلعين (15% في القطاع، و23% في الضفة)، عن عدم نيتهم المشاركة في هذه الانتخابات، ولم تقرر نسبة 8% من المستطلعين موقفها من المشاركة.

2. **حركة فتح هي الأقوى بين الكتل الانتخابية المتنافسة تليها حركة حماس، وحوالي 30% الناخبين لم يقرروا بعد لأي الكتل الانتخابية سيصوتون.**

أولاً: لدى سؤال المستطلعين الذين ينون الانتخاب عن تأييدهم للكتل الانتخابية في حال جرت الانتخابات التشريعية ضمن لوائح وطنية تمثل كل فصيل ينوي المشاركة على حدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينت إجاباتهم:

- أن كتلة حركة فتح ستحصل على النسبة الأكبر من تصويت الجمهور بنسبة 41%.
- وأتت في المرتبة الثانية كتلة حركة حماس بحصولها على نسبة 23%.
- وحصلت كتلة الجبهة الشعبية على 2% من أصوات المستطلعين، وتساوت تقريباً كل من الكتل المشكلة من قبل المبادرة الوطنية الفلسطينية، وحزب الشعب والجبهة الديمقراطية بحصول كل منها على نسبة 1.5%.
- هذه النتائج مرشحة لتغيرات دراماتيكية يوم الانتخابات، حيث أن هناك نسبة 24% من المستطلعين لم يقرروا بعد لأي الكتل سيصوتون، بالإضافة نسبة 5% صرحوا بأنهم لن يصوتوا لأي من الكتل الانتخابية المذكورة بالرغم من نيتهم المشاركة في الانتخابات. هذا فضلاً عن الذين صرحوا بأنهم لن يشاركوا في الانتخابات (كما هو مذكور أعلاه) وقد يتغير

موقفهم لاحقاً.

- وفي المقابل فإن هناك ست كتل انتخابية لم تتجاوز نسبة أي منها 0.3% (أي أقل من نصف بالمئة)، هي: الكتل المشكلة من قبل: الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وجبهة النضال الشعبي، والصاعقة، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة العربية الفلسطينية، والجبهة الشعبية- القيادة العامة. حيث لم تحصل هذه الكتل مجتمعة على 1% من الأصوات.

ثانياً: أما التوجهات الانتخابية للمستطلعين تجاه تحالفات قد تعقد بين بعض القوى والشخصيات الفلسطينية الرئيسة فجاءت على النحو التالي:

- في حال تشكل كتلة من حركة فتح وحزب الشعب وفدا وجبهة النضال الشعبي، وعلى رأس هذه الكتلة مروان البرغوثي وبدعم من الرئيس محمود عباس، فإن هذه الكتلة ستحصل على نسبة 41% من أصوات الناخبين. (أي أن تحالف حركة فتح مع هذه القوى لن يغير من نسبة التصويت لها).
- في حال تشكل كتلة من حركة حماس وغيرها من الإسلاميين الذين ينون المشاركة، وعلى رأس الكتلة محمود الزهار وبدعم من خالد مشعل، فإنها ستحصل على 23% من أصوات الناخبين.
- في حال تشكل كتلة من المبادرة الوطنية الفلسطينية، والجبهة الشعبية، يرأسها مصطفي البرغوثي، ويدعمها أحمد سعدات وحيدر عبد الشافي، فأنها ستحصل على 7% من أصوات الناخبين. (أي أن أصوات هذه الكتلة ترتفع للضعف، أي يرتفع مجموع تاييدها من 3.5% في حال ترشح كل كتلة على حدة إلى 7% في حال التحالف).
- وفي المقابل بقيت نسبة أولئك الذين لم يقرروا لأي الكتل سيصوتون والذين ينتظرون تشكيل كتل أخرى للتصويت لها على حالها –تقريباً- كما في النتائج المبينة سابقاً، (أي 24% لم يقرروا بعد، و5% لن يصوتوا لأي من هذه الكتل). ومن الواضح أن هذه النسبة الكبيرة (29%) ممن لم يقرروا بعد لأي الكتل سيصوتون، يجعل إمكانية التنبؤ بالنتائج صعبة جداً، حيث أنهم قد يصوتون لأي من الكتل المذكورة أعلاه مما سيغير بعمق النتائج الحالية.

جدول (1): توزيع أصوات الناخبين على الكتل الانتخابية حسب الترتيب

الكتل الانتخابية	المجموع %	الضفة الغربية %	قطاع غزة %
كتلة حركة فتح وحلفاؤها	41	43	37
كتلة حركة حماس وحلفاؤها	23	20	27
كتلة المبادرة الوطنية والجبهة الشعبية	7	9	4
الناخبون الذين لم يقرروا بعد لأي الكتل سيصوتون، و الذين لن يصوتوا لأي من الكتل المذكورة	29	28	30

3. توقعات المستطلعين لقدرات وإمكانيات بعض الكتل الانتخابية الرئيسية، تجاه عدد من المواضيع الأساسية التي تهم الجمهور الفلسطيني:

- يتبين من الجدول رقم (2): أن حركة فتح وحلفاؤها هي الأقدر على تحقيق النجاح-من وجهة نظر المستطلعين- في أربعة من المواضيع الأساسية التي تهم الناخب الفلسطيني، بحصولها على أعلى النسب قياساً بالكتل الأخرى، وهذه المواضيع هي: التقدم في المفاوضات والعملية السلمية (70%)، تحقيق الوحدة الوطنية وتحسين الأوضاع المعيشية (57% لكل منهما)، وإصلاح الوضع الداخلي (53%).
- تتفوق حركة حماس في تقديرات الجمهور في تمثيلها للفقراء والمهمشين إذ حصلت على نسبة 58% مقابل 35% من الناخبين يرون بأن حركة فتح هي الأقدر على تمثيل هذه الشرائح، كما أن حماس تتفوق في قطاع غزة -برأي المستطلعين- بالنسبة للقدرة على إصلاح الوضع الداخلي.
- أما تقديرات أولئك الذين ينون المشاركة في الانتخابات، دون أن يكونوا قد حسموا بعد لأي الكتل يصوتون، فتختلف قليلاً عن النسب المذكورة والتي تمثل مؤيدي هذه الكتل، حيث يعتبر 63% ممن لم يقرروا بعد لأي الكتل يصوتون أن كتلة حماس وحلفاؤها الأقدر على تمثيل الفقراء والمهمشين (مقارنة بنسبة 28% ينظرون لكتلة فتح بأنها الأقدر في هذا المجال). كما أن تقديراتهم لمن يستطيع تحقيق الإصلاح الداخلي متساوية بالنسبة لكتلتي فتح وحماس إذ تبلغ لكل منهما 45% (مقارنة بنسبة 53% لحركة فتح و 41% لحركة حماس في تقديرات باقي الجمهور).
- وبشكل عام فإن النسب التي حصلت عليها حركة حماس أعلى في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية،

والعكس تماماً بالنسبة لحركة فتح وحلفاؤها، والمبادرة الوطنية وحلفاؤها.

جدول رقم (2): توقعات المستطلعين لقدرات وإمكانيات بعض الكتل الانتخابية الرئيسية، تجاه عدد من المواضيع الأساسية

الكتل الانتخابية	المواضيع الأساسية / المنطقة	التقدم في المفاوضات والعملية السلمية (%)	تمثيل الفقراء والمهمشين (%)	إصلاح الوضع الداخلي (%)	تحقيق الوحدة الوطنية (%)	تحسين الأوضاع المعيشية (%)
كتلة حركة فتح وحلفاؤها	**المجموع**	**70**	**35**	**53**	**57**	**57**
	الضفة	72	39	58	60	59
	القطاع	66	28	46	52	53
كتلة حركة حماس وحلفاؤها	**المجموع**	**25**	**58**	**41**	**36**	**38**
	الضفة	22	54	35	32	35
	القطاع	29	65	51	43	44
كتلة المبادرة الوطنية وحلفاؤها	**المجموع**	**5**	7	**6**	7	**5**
	الضفة	6	7	7	8	6
	القطاع	5	6	4	5	3

4. غالبية الجمهور (68%) مع اعتماد نظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي.

- بسؤال الناخبين حول موقفهم من نظام انتخابي نسبي يقوم على اعتبار الضفة والقطاع دائرة انتخابية واحدة، والتصويت يتم لكتل (قوائم) انتخابية على مستوى الوطن، تبين أن 68% من المستطلعين يؤيدون مثل هذا النظام (74% في قطاع غزة، مقابل 64% في الضفة الغربية)، في حين عارضت نسبة 25% من المستطلعين هذا النظام الانتخابي، وأبدى حوالي 7% منهم عدم معرفتهم بمثل هذا النظام.

5. غالبية كبيرة (79%) تؤيد الكوتا النسائية، 58% ممن يؤيدون الكوتا النسائية يرون وجوب تخصيص أكثر من ثلث مقاعد المجلس التشريعي للنساء.

- تؤيد غالبية كبيرة (79%) من الجمهور الفلسطيني تخصيص مقاعد للنساء الفلسطينيات في المجلس التشريعي (وهي تزيد في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. إذ بلغت 82% في الضفة، مقابل 74% في القطاع). في حين يعارض ذلك 21% من المستطلعين. (ومن الملاحظ أن نسبة التأييد لتخصيص مقاعد للنساء قد ارتفعت من 62% قبل إقرار الكوتا للمجالس المحلية إلى 79% الآن).
- تزيد نسبة النساء المؤيدات لتخصيص مقاعد داخل المجلس التشريعي للنساء الفلسطينيات، إذ بلغت نسبة النساء المؤيدات لذلك (84%) مقابل (73%) من الرجال.
- وبالنسبة للذين يؤيدون تخصيص مقاعد داخل المجلس التشريعي للنساء، كانت المجموعة الأكبر من المستطلعين (30%) تؤيد تخصيص نصف مقاعد المجلس التشريعي للنساء. و10% مع تخصيص (40%) من المقاعد، و18% مع تخصيص (30%) من المقاعد للنساء، و19% منهم يؤيدون تخصيص (20%) من المقاعد، وأخيراً 23% من المستطلعين يؤيدون تخصيص (10%) من المقاعد للنساء.
- ما يعني أن ما يزيد عن 58% من المستطلعين يؤيدون تخصيص ثلث مقاعد التشريعي أو أكثر للنساء –حيث تتفاوت هذه النسبة بشكل واضح حسب النوع الاجتماعي ففي حين تؤيد 66% من النساء تخصيص ثلث المقاعد فأكثر للنساء، فإن من يؤيد ذلك من الرجال ينخفض لنسبة 48%.

6. نسبة عالية (48%) من المستطلعين يفضلون التصويت لمرشحين جدد من خارج المجلس التشريعي الحالي.

- أفصحت نسبة 48% من المستطلعين بأنهم لن يصوتوا لمرشحين للانتخابات ممن هم أعضاء حاليين في المجلس التشريعي، بل يفضلون التصويت لمرشحين جدد. وفي المقابل فإن 10% فقط من المستطلعين سيصوتون لأعضاء حاليين في المجلس التشريعي إن أعادوا ترشيح أنفسهم في الانتخابات القادمة، وأخيراً فإن 42% من الناخبين لن تؤثر قضية المرشحين الجدد والقدامى على قرار تصويتهم.

7. سمعة المرشح الطيبة وسجله في خدمة المجتمع وتحصيله العلمي أهم المعايير التي ينظر إليها الناخبون عند تصويتهم في الانتخابات.

- لدى وضع عشرة معايير تؤثر على قرار الناخب، وتقييم المستطلعين لدرجة أهميتها، تتضح النتائج التالية (أنظر/ي الجدول التالي):

- أن أهم المعايير التي يحتكم إليها الناخبون لدى تصويتهم، هي سمعة المرشح الطيبة ويده النظيفة، إذ تبلغ نسبة من يعتبرون هذا المعيار مهم (96%). يلي ذلك سجل المرشح في خدمة المجتمع وتحصيله العلمي وبنسبة (92%) لكل منهما.
- أما التاريخ النضالي للمرشح ودرجة تدينه فحصلا على المرتبتين الرابعة والخامسة في المعايير الأكثر أهمية بحصول كل منهما على نسبة (78%).
- ومن اللافت للنظر أن الانتماء الحزبي والفصائلي لا يشكل عاملاً (مهماً) في القرار الانتخابي إلا لدى 54% من الناخبين.
- أما معيار الجنس فهو ذو أهمية لدى 44% من الناخبين.
- وفي المراتب الأخيرة جاء معياري أن يكون المرشح من ذات منطقة سكن الناخب أو تربطه به صلة قرابة بحصولهما على نسبة 31% و15% على التوالي.

جدول رقم (3): تقييم المستطلعين لدرجة أهمية المعايير التي تؤثر في قرارهم الانتخابي

المعايير/ درجة الأهمية	مهم %	متوسط الأهمية %	قليل الأهمية %
أن يتمتع المرشح بسمعة طيبة، خاصة اليد نظيفة	96	2	2
أن يكون للمرشح سجل في خدمة المجتمع	92	5	3
الدرجة العلمية/ أو التحصيل العلمي للمرشح	92	5	3
تاريخ المرشح النضالي	78	11	11
درجة تدين المرشح	78	9	13
قرب المرشح من مواقع القرار داخل السلطة الفلسطينية	62	13	25
اتجاه المرشح السياسي أو انتماؤه الحزبي والفصائلي	54	16	30
جنس المرشح (أن يكون المرشح ذكر أو أنثى)	44	15	41
أن يكون المرشح من منطقة سكني	31	12	57
أن يكون هناك صلة قرابة بيني وبين المرشح	15	8	77

الجزء الثاني: الانتخابات الرئاسية (2005/1/9)

1. غالبية الجمهور الفلسطيني يعتقدون بنزاهة الانتخابات الرئاسية، والمشاركون بهذه الانتخابات أبدوا ثقة أعلى بنزاهتها عن أولئك الذين لم يشاركوا بها.

- صرح 54% من الفلسطينيين المستطلعة آرائهم حالياً (سواء أشاركوا في الانتخابات أم لم يشاركوا)، أن الانتخابات التي جرت في 2005/1/9 كانت نزيهة، بينما صرح 30% منهم بأنها كانت نزيهة إلى حد ما، فيما اعتبرها غير نزيهة 16%.
- كما نجد أن هناك انخفاضاً في نسبة من يعتقدون أن الانتخابات كانت نزيهة، عما عكسته نتائج

استطلاع يوم الانتخابات (2005/1/9)، إذ عبر آنذاك 73% من المستطلعين عن اعتقادهم بأن الانتخابات نزيهة (مقابل 54% في الاستطلاع الحالي)، فيما صرح 22% من الناخبين بأن الانتخابات نزيهة إلى حد ما، ولم يشكك في نزاهتها سوى 5% ممن استطلعت آراؤهم.

- تباينت توجهات الناخبين المشاركين في تلك الانتخابات عن غير المشاركين، فحسب الاستطلاع الحالي صرح 63% من المشاركين في الانتخابات الرئاسية أنها كانت نزيهة، بينما اعتبرها كذلك 37% من غير المشاركين. أما الذين يعتقدون بأن الانتخابات كانت نزيهة إلى حد ما فجاءت نسبتهم على النحو التالي: 27% من المشاركين بها، و46% من غير المشاركين. فيما شكك بنزاهة هذه الانتخابات 9% من المشاركين بها، و29% من غير المشاركين.

2. تتعدد دوافع <u>الذين لم يشاركوا في الانتخابات الرئاسية</u>، بين دوافع شخصية، وأخرى سياسية موقفية، وغيرها تعود لأسباب إجرائية (إجراءات الانتخابات وترتيباتها).

- **تبين نتائج الاستطلاع أن <u>الانشغال يوم الانتخابات كان دافعاً وراء عدم مشاركة 22% ممن يحق لهم التصويت في الانتخابات، في حين أن هناك 17% منهم لم يشاركوا لعدم قناعتهم بأي من المرشحين لهذه الانتخابات.</u>**
- **أما العوامل الأخرى لعدم المشاركة فجاءت على النحو التالي (مرتبة حسب الأهمية):**
  - الانتخابات الرئاسية لا تقدم ولا تؤخر (10%).
  - لأن الانتخابات حرام في الدين (8%).
  - حاولت الوصول لمركز الانتخابات ولم يكن أسمي مسجلاً (5%).
  - خوفا من الحرمان من حقوق معينة كالتأمين الصحي ومخصصات الشيخوخة (3%).
  - إجراءات الاحتلال صعبت المشاركة (أقل من1%).
  - أسباب أخرى (27%).

- وبمقارنة الدوافع وراء عدم المشاركة في الانتخابات بين مستطلعي قطاع غزة والضفة الغربية نجد أن: السببان الرئيسان لدى مستطلعي غزة: عدم توفر مرشحين مقنعين لهم (20%)، وأن الانتخابات التشريعية لا تقدم ولا تؤخر(12%).
- أما بالنسبة لمستطلعي الضفة الغربية: الانشغال يوم الانتخابات (22%)، وأن الانتخابات حرام في الدين (13%). كما أن هناك سببان آخران أثرا في عدم مشاركة مستطلعي الضفة الغربية أكثر من مستطلعي قطاع غزة، هما: الخوف من الحرمان من بعض الحقوق (حاملي هوية القدس بشكل خاص) وبنسبة (4%)، وإجراءات الاحتلال مثل الحواجز والعراقيل (حوالي 1%).